Document: EB 2006/89/R.45
Agenda: 17 (f)
Date: 14 December 2006
Distribution: Restricted
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الثاني 2006

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للإحاطة بالمعلومات الواردة في الوثيقة EB 2006/89/R.45، والمصادقة على التوصية الخاصة بالاحتياطي العام للصندوق كما هي واردة في الفقرة 10.

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1- عقدت لجنة مراجعة الحسابات اجتماعها الخامس والتسعين في 11 ديسمبر/كانون الأول عام 2006، وبحثت القضايا التالية التي تود أن توجه عناية المجلس التنفيذي إليها.

خطة التأمين الصحي بعد الخدمة وخطة التقاعد لعام 2005: نتائج التقييم الإكتواري وخططه (الوثيقة AC 2006/95/R.3).

2- يشارك الصندوق في الخطة الجماعية التي تديرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتضم أيضاً برنامج الأغذية العالمي. وقد استعرضت لجنة مراجعة الحسابات الوثيقة التي أعدتها الأمانة. وتوفر هذه الوثيقة عرضاً عاماً للتركيب الحالي لخطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ولجوانبها الرئيسية، وتكاليفها، وكذلك للمعايير الأساسية التي ترتكز عليها عمليات التقييم الإكتواري. ولاحظت اللجنة أن المنهجية المستخدمة في عمليات تقييم عام 2005 تتماشى مع الأساليب الإكتوارية المعتمدة على نطاق واسع.

3- ولاحظت اللجنة أن نصيب الصندوق من التزامات الخدمة السابقة قد زاد زيادة كبيرة وذلك من 15.0 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2003 إلى 27.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2005، نتيجة مجموعة من العناصر والافتراضات المختلفة، مثل ارتفاع عدد المتقاعدين بنسبة 1.9 في المائة، وزيادة عدد الموظفين الحاليين للصندوق بنسبة تقرب من 14 في المائة، والزيادة التقديرية في التكاليف الطبية، ومتوسط المرتبات التقاعدية، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بتوقعات التكاليف لعام 2006، أشارت الأمانة إلى أن تقييمات خطة التأمين الصحي بعد الخدمة ستتوافر في الأسبوع الأول من فبراير/شباط عام 2007. وفي الحقيقة، ووفقاً لتوصيات المراجع الخارجي، فإن من الواجب تنفيذ التقييم الإكتواري سنوياً في موعد مناسب للقوائم المالية. إلا أن الصندوق يعتمد على وكالات الأمم المتحدة الأخرى المتمركزة في روما في إنجاز هذه العملية.

4- ودرست لجنة مراجعة الحسابات أيضاً مساهمة الصندوق في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي يشارك الصندوق في عضويته. ويتمثل الالتزام المالي للصندوق إزاء صندوق المعاشات، في ظل هذه العضوية، في مساهمته الإلزامية بنسبة تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكشف التقييم الإكتواري الأخير، في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2005، عن فائض إكتواري مقداره 1.29 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التعاقدي.

5- وأشارت الأمانة إلى أن التقييم الإكتواري يجري مرة كل عامين لأن نظام الأمم المتحدة لن يكون ملزماً بتقديم تقييمات سنوية إلا بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

6- ونتيجة المداولات، طلبت لجنة مراجعة الحسابات إلى الأمانة توفير المزيد من المعلومات عن تكاليف خطة التأمين الصحي بعد الخدمة وما يستجد من تطورات. وفي هذا الصدد، وافقت الأمانة على إتاحة وثيقة التقييم الإكتواري التي ينتظر إنجازها في فبراير/شباط عام 2007.

الاحتياطي العام (AC 2006/95/R.4).

7- درست لجنة مراجعة الحسابات توصية الأمانة الداعية إلى الإبقاء على الاحتياطي العام كجزء من رأس مال الصندوق واحتياطياته بالمستوى الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي. وأبلغت الأمانة اللجنة أن مجلس المحافظين كان قد أنشأ الاحتياطي العام عام 1980، وفوَّض المجلس التنفيذي صلاحية تحديد عمليات التحويل المقبلة من الفائض المتراكم للصندوق بحد أقصى قدره 100 مليون دولار أمريكي. وعلى هذا، واستناداً إلى الوضع المالي للصندوق، فقد تم تنفيذ عمليات تحويل سنوية إلى الاحتياطي بين عامي 1980 و1994 بحيث وصل إلى مستواه الحالي وقدره 95 مليون دولار أمريكي.

8- ونظرت اللجنة في مختلف المخاطر التي أدت إلى إنشاء الاحتياطي العام.

9- وأخطرت الأمانة اللجنة بالوضع الراهن للصندوق فيما يتعلق بالمخاطر المذكورة ولاسيما بالتدابير المختلفة المتخذة للتخفيف منها، مثل: تطبيق سياسة جديدة للاستثمار تستند إلى الحد من القيمة المعرضة للخطر؛ وربط الأصول عموماً بسلة عملات حقوق السحب الخاصة؛ وتطبيق القيمة العادلة، ناقصاً مخصص لاستهلاكها في حالة الشك في تلقي مدفوعات أصل القرض؛ وسلطة الالتزام بالموارد مقدما؛ وأخيراً سياسة السيولة الجديدة المرفوعة إلى دورة المجلس التنفيذي هذه.

10- وعلى هذا الأساس، وتمشياً مع السياسات المعتمدة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى بشأن احتياطيات المخاطر المخصوصة ومع المبادئ المحاسبية الجارية، فإن اللجنة توصي المجلس التنفيذي بالإبقاء على الاحتياطي العام كجزء من رأس مال الصندوق واحتياطياته بالمستوى الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي.

السياسة المتعلقة بتدوير تعيين المراجع الخارجي للصندوق وبالخدمات المطلوبة منه (AC 2006/95/R.5)

11- بناء على المداولات التي دارت خلال الاجتماع الثالث والتسعين للجنة مراجعة الحسابات، فقد جرى التماس موافقتها على السياسة المتعلقة بتدوير تعيين المراجع الخارجي وبالخدمات المطلوبة منه. وعلى وجه الخصوص، فإن هذه السياسة تغطي المجالات التالية:

(أ) طول فترة عمل مراجع الحسابات الخارجي؛
(ب) تناوب شركاء مراجع الحسابات؛
(ج) تقديم خدمات أخرى للصندوق من قبل مراجع الحسابات الخارجي و/أو الشركات المرتبطة به؛ و
(د) تنفيذ سياسة تناوب مراجعي الحسابات الخارجيين.

12- وطلبت لجنة مراجعة الحسابات إلى الأمانة تعديل السياسة فيما يتعلق بتنفيذها على هدى الخطوط التالية: (i) بالنظر إلى أن إجراءات العطاء لاختيار مراجع حسابات خارجي قد استكملت عقب قرار المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006، وتم تكليف شركة برايس ووتر هاوس كوبرز بالمهمة في الفترة 2007–2011، فقد قررت اللجنة تنفيذ السياسة الراهنة ابتداء من مراجعة القوائم المالية لسنة 2012 كموعد أقصى؛ (ii) يعتبر العقد

المبرم مع الشركة المذكورة للفترة 2007–2011 على أنه المهمة المتتالية الثانية لأغراض هذه السياسة. وبالتالي فإن الشركة لن تكون مؤهلة للمشاركة في العطاء المتعلق بمهمة السنوات الخمس المقبلة 2012–2016.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2005 (AC 2006/95/R.6)

13- طلبت لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها السابع والسبعين تزويدها بتقرير سنوي عن تقديم الجهات المقترضة من الصندوق والمؤسسات المتعاونة لتقارير مراجعة حسابات المشروعات. وعلى نحو ما أوصت اللجنة فإن التقرير المتعلق بالسنة المالية 2005 يتضمن مقارنة بما كان عليه الحال في العام الفائت، ومعلومات عن حسن توقيت تقديم التقارير، وتحليلاً مفصلاً لما تحتويه من تحفظات، وتفاصيل عن تدابير المتابعة المتخذة فيما يتعلق بالتحفظات الهامة.

14- وأشارت الأمانة إلى أن التقرير المرفوع إلى اللجنة لاستعراضه يوضح أن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود للعناية بأمر الشواغل التي أعرب عنها أعضاء اللجنة خلال اجتماع سبتمبر/أيلول. وعلقت اللجنة بالقول أن التقرير إحصائي في طابعه الغالب لا نوعي وطلبت بأن يحتوي التقرير المقبل المزيد من التحليل للمشروعات والمستجدات. ومع ذلك فإن بالمستطاع ملاحظة أن هناك اتجاهاً إيجابياً وذلك بالنظر إلى زيادة عدد التقارير المقدمة.

15- ولفتت الأمانة الانتباه إلى الفترة المتاحة لتحليل تقارير مراجعة حسابات المشروعات قصيرة، وذلك من الموعد النهائي لاستلامها (30 سبتمبر/أيلول للغالبية العظمى) إلى استعراضها من جانب لجنة مراجعة الحسابات. وتناول البحث إمكانية تأخير تقديم التقرير إلى اجتماع اللجنة المنعقد في مارس/آذار أبريل/نيسان من كل عام.

16- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن نوعية تقارير مراجعة حسابات المشروعات ما تزال تمثل مشكلة بسبب عدد من القضايا هي:

(أ) قدرة المراجعة التي يتمتع بها المراجعون والمحاسبون الحكوميون لمناظرة التزام الصندوق بمتطلبات الاتساق وببناء القدرات؛

(ب) الافتقار إلى المعلومات في القوائم المالية؛

(ج) الإدارة المعقدة وغير المركزية لبعض الجهات المقترضة من الصندوق.

17- كما أن هناك اهتماماً واسعاً، ضمن عملية مواءمة باريس، ينصب على المؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تستعين بمراجعين وطنيين. ومن المؤسف فإن الصندوق، وعلى خلاف البنك الدولي، لا يمتلك الموارد اللازمة لتعزيز هذه المؤسسات الوطنية لتصل إلى المستوى المناسب. وستتم دراسة كل هذه الشواغل التشغيلية كجزء من جهود الإشراف المكثفة التي ينطلق بها الصندوق حاليا.

18- وبحثت اللجنة مسألة جودة عمليات المراجعة المنفذة والمراجعين والعلاقة المتبادلة مع لجنة الإشراف في الصندوق.

19- وطلب أعضاء اللجنة إلى الأمانة تزويدهم بتقرير ينصب بشكل أكبر على الجوانب النوعية خلال اجتماع سينعقد في النصف الأول من عام 2007.

مسائل أخرى

20- طُرح اقتراح بعقد ندوة تدارسية إعلامية لأعضاء المجلس التنفيذي بشأن مهام لجنة مراجعة الحسابات ضمن الصندوق.

21- وسيعقد الاجتماع المقبل للجنة الذي سيناقش القوائم المالية للصندوق لعام 2006 في 30 مارس/آذار عام 2007. وسيتم استطلاع إمكانية استخدام أسلوب إدارة الاتصالات البصرية السمعية لضمان مشاركة أعضاء اللجنة غير المقيمين في روما والعاجزين عن القدوم إليها لحضور الاجتماع.